

## ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: (أحكام المسألة والاستجداء في الفقه الإسلامي/دراسة فقهية مقارنة) / الدرجة: ماجستير

اسم الطالب: محمد بلو بن محمد يعقوب الخياط/ المشرف: أ. د/ عبد الله بن حمد العظيمة

تكونت خطة البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة ثم الفهارس العلمية، وتتلخص الرسالة فيما يلي:

للمال في الإسلام منزلة عالية، إلا أنه وسيلة، لا غاية، وهو أحد الضروريات الخمس التي تقوم على حفظها الحياة، واقتضت حكمة الله تعالى بسط الرزق لبعض عباده، وقدره على آخرين، ويتخذ الناس بعضهم بعضاً سخرياً، لأن الحياة لا تقوم إلا على هذا التفضيل، وتعريف المسألة في اللغة: مصدر ميمي بمعنى السؤال أو الطلب، وتعريفها في الاصطلاح: سؤال المرء لنفسه أو لغيره أموال الناس تصريحاً أو تعريضاً، ومن أساليب الشرع في سد ذرائع المسألة وجوب إنفاق المرء على أهل بيته ومن يعول، ووجوب الزكاة، ورجب الإسلام في العمل والكسب الشريف، وامتهان المرء نفسه ولو في مهنة فيها بعض الدناءة، أو قلة في الدخل، فهي خير من ذل المسألة، ويتعين سؤال الله تعالى؛ لأن في السؤال نوع ذلة وعبودية، لا يليق بذلك إلا لله تعالى. ويختلف حكم السؤال باختلاف الأحوال، وتجري عليه جميع الأحكام التكليفية، فقد يكون محرماً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو واجباً، أو مندوباً، واتفق الفقهاء على أن أصل السؤال مُحَرَّمٌ، إلا أنه أيسح للضرورة؛ والحاجة، ويباح السؤال لمن تحمل حمالة، أو أصابته فاقة، أو اجتاحت ماله جائحة سماوية، أو أرضية، أو سؤال السلطان، ولا بأس من سؤال ابن السبيل، وسؤال القرض، والعارية، واليسير الذي جرت به العادة، ولا يجوز السؤال بوجه الله في شيء من أمور الدنيا، ولا بالقرآن الكريم، ويجوز السؤال والإعطاء في المسجد عند الضرورة والحاجة، بشرط، عدم إيذاء المسلمين، وعدم الكذب والإلخاف في سؤاله، ولا يجوز السؤال والإعطاء أثناء خطبة الجمعة، ولا يجوز سؤال الغني المتكثر، أو القادر على العمل والاكسب؛ إلا أن يكون طالب علم، ولا بأس من سؤال المرء لغيره، لا سيما إن كان لحاجة شديدة، لما في ذلك من التعاون على البر والتقوى، وتحقيق المنافع المتعدية، كمن يسأل للجمعيات الخيرية، أو بناء المساجد، ولا يباح سؤال الغني، بماله أو بنفسه، أو من يجد كفايته ومن يعول، كل بحسبه، ولا يجوز الكذب والإلخاف في المسألة، ويحرم إعطاء من تبين كذبه، ويستحب التعفف عن المسألة ما أمكن، وسؤال الصالحين، والدعاء لمن أعطاه، ويحرم رد من سأل بالله أو بوجه الله؛ ويجب إعطاؤه ما لم يسأل ممتنعاً، ويجوز رد من سأل بغير وجه الله إن كان كاذباً في سؤاله، ولا يجب إعطاء من سأل بغير وجه الله، ولو كان صادقاً في سؤاله، مع استحباب إعطائه ما أمكن، ويستحب رد السائل بلين ولطف، ويحرم المن بالصدقة. وإظهار صدقة الفرض أفضل من إخفائها؛ ما لم يخش الرياء، وإخفاء صدقة التطوع أفضل، إلا لمصلحة راجحة، مع أمن الرياء والعجب. وأثبتت الدراسات أن في زماننا هذا من يقوم بما يسمى في العرف الحاضر (بالتسول الجماعي) ويتم إعطاء السائل من قبل مستخدمه في السؤال أحراراً يومياً، أو أسبوعياً، أو شهرياً، ويكثر استخدام النساء، والأطفال للتسول، وهناك من يفعل العاهات في أجساد الأطفال، استدراكاً للعطف. ويباح الاستئجار للسؤال ممن تحمل له المسألة، لضرورة، أو حاجة، ويتعذر عليه مباشرة السؤال بنفسه، ويشترع الاستئجار على منع السؤال، لمن كان يسأل لغير ضرورة أو حاجة؛ وهو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو من واجبات ولي الأمر أو من يُنيبه، ويجوز لولي الأمر تعزيز وتأديب من احترف المسألة وسأل الناس فوق حاجته. ومن آثار المسألة على العمل والإنتاج أنها تؤدي إلى البطالة، والكسل، ومن أثارها على الفقراء والمتعفين إلحاق الضرر بهم، لاكتفاء الأغنياء بدفع صدقاتهم للسائلين؛ دون البحث عن المتعفين، ومن أثارها على السائلين أنفسهم، وقوعهم في الوعيد الشديد لمن يسأل الناس تكثراً، إضافة إلى اعتياد الذل والمهانة، وذهاب ماء الوجه، والكسل والخمول. والله أعلم.

أ. د محمد بن علي العقلا

المشرف: أ. د عبد الله بن حمد العظيمة

الطالب: محمد بلو بن محمد يعقوب الخياط

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

التوقيع: 

التوقيع: 